العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي

د/ هادية يحياوي
جامعة عباس لغرور-خنشلة

ملخص:

تعتبر العدالة الانتقالية من أهم الأسس التي يعتمد عليها في إنجاح عمليات التحول الديمقراطي، إذ تمثل أداة قوية لتحصيل الثقة بين المواطنين والنظام الجديد ولإحقاق الحكامة والديمقراطية، سيشتغل هذا البحث بالأساس على تقديم ماهية واضحة للعدالة الانتقالية مع التركيز على بعدها السياسي وعلى علاقتها الجوهرية بتجسيد الديمقراطية وبعضد مسارات التحول التي قد تعيشها الأنظمة السياسية وذلك بالاستناد إلى استراتيجيات فعالة ودقيقة.

Résumé:

La justice transitionnelle est l'un des plus importants fondements de réussite des transitions démocratiques, elle représente un fort outil de construire une confiance entre les citoyens et les nouveaux régimes dans le cadre de la démocratisation et de la bonne gouvernance, cet exposé travaillera essentiellement sur la clarification du concept de la justice transitionnelle et sa dimension politique, ainsi que son rôle dans la consolidation de la transition que peuvent vivre les régimes politiques.

مقدمة:

بفعل ضغط المجتمعات العربية المتخمة من حالة الاعدل التي عاشتها لعقود طويلة من الزمن وأمام تراجع الفكر الرضوخي لدى الفرد العربي، يعيش عدد كبير من دول المنطقة العربية على وقع حراك تحول ديمقراطي قوي رج بالبنى المجتمعية السائدة عامة وبالبنى السياسية على وجه التحديد، والهدف كان الانتقال من أنظمة قامت على الاستبداد والتغول، إلى أخرى أكثر انفتاحا على الديمقراطية والثقافة الحقوقية، وفي هذا الإطار حاز مفهوم العدالة الانتقالية اهتماما مميزا كمرتكز أساسي وسلس لتجاوز الأزمات الناجمة عن هكذا تغيرات ولتأمين المجتمعات المحلية ضد عودة الفكر الاستباحي لحقوق الأفراد وحرياتهم، وفي نفس الوقت كآلية فعالة لمواجهة

التركة الموروثة بعد سقوط الأنظمة الفردانية التي كانت سائدة بعيدا عن العنف والفكر الانتقامي، لدراسة هذا الموضوع صغنا الإشكال الرئيسي التالي: ما هو فحوى العدالة الانتقالية باعتبارها آلية استراتيجية لإحلال الحوكمة وعضد عملية الانتقال الديمقراطي ؟

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

من الضروري أن تتم الإحاطة بمعاني ومفاهيم الموضوع محل الدراسة وأهمها العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي -مع التركيز على العدالة الانتقالية باعتبارها صلب البحث.

1 - العدالة الانتقالية

رغم أهميتها في تجسيد طموحات الشعوب الثائرة في القضاء على الاستبداد وكتم الحريات، لم تحظ العدالة الانتقالية برصيد أكاديمي مفاهيمي كافي، حيث بقي اللبس يكتنفها في العديد من جوانبها وسنحاول ضمن هذا العنصر إيراد أهم الاجتهادات المتعلقة بتوضيحها كمفهوم من حيث التعريف والمكونات وحتى الخصائص.

أ - أهم التعاريف

- **تعريف الأمم المتحدة**"العدالة الانتقالية تشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحأولات التي يبذلها المجتمع لتفهم وتجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق بغية كفالته للمسألة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة"[1]
- **تعريف المركز الدولي للعدالة الانتقالية**"هي استجابة للانتهاكات المنهجية أو الواسعة النطاق لحقوق الانسان، تهدف إلى الاعتراف الواجب بما كابده الضحايا من انتهاكات، وتعزيز إمكانيات تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية"[2]
- **تعريف المشرع التونسي** "مجموعة الميكانيزمات المنهجية والوسائل المقبولة لمقاربة ومعالجة انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة في الماضي...."[3]
- **تعريف مشروع قانون هيئة الحقيقة والكرامة بتونس**"العدالة الانتقالية، حسب هذا القانون العدالة الانتقالية هي مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم

ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، بكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم، بما يحقق المصالحة الوطنية، ويحفظ الذاكرة الجماعية، ويوثق لها، ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان"[4]

- **تعريف مجلة الدراسات الدولية** ورأت فيها "الاتفاقات القضائية وغير القضائية على التي تهدف إلى تسهيل التحول من حالة الصراع إلى حالة السلم"[5]

وفي هذا الإطار يذكر **دو فيلمر** أن مفهوم العدالة يختلف من الفكر الأنجلوساكسوني إلى الفكر الفرنكوفوني وذلك على النحو التالي:

– يتعامل الفكر الأنجلوساكسوني مع مفهوم العدالة الانتقالية من خلال البعد المجتمعي وما يتضمنه من أفكار السلم والحرية والتضامن والعدل والمساواة، وهو ما يترجمه مبدأ المصالحة والعفو وسيادة الحق وحقوق الانسان والعدالة التصالحية.

– الفكر الفرنكوفوني يقارب المفهوم محل الدراسة من خلال البعد المؤسساتي فهو يصنفه ضمن العمل القضائي الصرف انطلاقا من كونه يعتمد على المحاكمة والعقاب وهي مهام تؤول لذوي الاختصاص العميق من قضاة ورجالات القانون[6].

بالتمعن في هذه التعريفات واستقرائها يمكنا أن نبدي الملاحظات التالية:

– تبين التعاريف أن العدالة الانتقالية مفهوم في حركة تبلور مستمرة، حيث لا تحيلنا إلى نموذج مرجعي ثابت فالأمر متعلق بتجارب متنوعة ومختلفة من حيث الزمان والمكان.

– على الرغم من أن العبارة محل التعريف توحي بالارتباط المباشر بالمجال القانوني المحض، إلا أن مضامين التعاريف المذكورة أعلاه مضامين سياسية بامتياز إذ تعتمد المصطلحات الخاصة بهذا المجال كالعدل وحقوق الإنسان، الصراع والسلم.

– تتأرجح أفعال العدالة الانتقالية بين الأفعال القضائية وغير القضائية لتحقيق السلم كالعفو المجتمعي والمصالحة فجزء مناصف منها يقع خارج الأفعال القضائية.

– تهدف العدالة الانتقالية إلى ترسيخ أنظمة ديمقراطية أكثر من سعيها لتحقيق العدل.

– العدالة الانتقالية عمل مجتمعي متنوع أكثر منه عمل قضائي تقني.

– العدالة الانتقالية مفهوم يجمع بين العدالة الجنائية والعدالة الاجتماعية.

– العدالة الانتقالية، عدالة استثنائية ولا تشكل مكون رئيسي قار في أجهزة العدالة التقليدية، فهي غير دائمة ويستدعي اللجوء إليها حدوث تحول في الأنظمة القائمة بطريقة غير اعتيادية ومفاجئة.

– العدالة الانتقالية وسيلة تقف حدودها عند استخدام استثنائي وليست هدفا في حد ذاتها.

ب - تطور مفهوم العدالة الانتقالية

تفيد الكتابات المتعلقة بموضوع العدالة الانتقالية أن ظهور العبارة المصطلحية للعدالة الانتقالية يعود إلى منتصف القرن العشرين(20)، إلا أن نطاق استخدامها استع وفق التغيرات التي شهدها العالم من حيث ملامح التنظيم الدولي السائد فيه، ويتفق الدارسون هنا على أن تطورها تمثل في تعاقب ثلاثة (03) أجيال تشترك في تبني هذا المفهوم في مضمونه العام ولكنها تختلف في آليات تطبيقه:

- **الجيل الأول**

ارتبطت فترة هذا الجيل بالحقبة التي تلت الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها من محاكمات للمتسببين في إحداثها، كمحاكمة الألمان واليابانيين والشهيرة بمحاكمة نورمبورغ* وبمحاكمة طوكيو*، وتميز مفهوم العدالة الانتقالية في الفترة بتكريس الآليات القانونية الدولية لملاحقة مجرمي الحرب وإرساء اتفاقية الإبادة الجماعية وتحديد معالم هذه الجريمة الجماعية[7].

- **الجيل الثاني**

عايش هذا الجيل فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي وتميزت هذه المرحلة بشيئ من الركود من حيث اللجوء إلى تطبيق العدالة الانتقالية حيث كان يتم التغاضي عن انتهاكات حقوق الانسان وتبريرها بضرورات هذه الحرب، لكن سقوط الاتحاد السوفياتي وحسم الموقف لصالح الولايات المتحدة الأمريكية فتح

المجال أمام بروز هذا المفهوم مجددا ولكن بفلسفة جديدة تعتنق مبدأ المصالحة والصفح والتعايش بدل اللجوء إلى المقاضاة والعقاب والمتابعة.

- **الجيل الثالث**

انطلق من المنعطف النوعي الذي تجسد في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا سنة 1993، وكذا انخراط الميثاق الأساسي لروما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية ودخوله حيز التنفيذ سنة 2004، ويعبر هذا الاستحداث المؤسساتي والتشريعي عن تكامل بين الأجهزة الدولية والأجهزة المحلية من أجل ضمان تحقيق العدالة المنشودة[8] وانبثق عن هذا التكامل انتعاش عدة تجارب في مجال العدالة الانتقالية أهمها تجربة سيراليون وكوسوفو وهايتي.

ت - الأدوات الأساسية للعدالة الانتقالية

اختصت العدالة الانتقالية في المحاسبة على جرائم تتعلق بالأنظمة الديكتاتورية سادت في الماضي والتي كانت تقوم على مصادرة الحق في حرية التعبير وتوجيه المشاركة في الحكم واتخاذ القرارات، منتهجة في ذلك طرق ووسائل أهمها:

- **الدعاوى الجنائية الوطنية أو الدولية**

تقوم فلسفة هذه الآلية على تصور قانوني بحت وتتمثل في جملة الإجراءات والتحقيقات القضائية المتخذة ضد كبار المسؤلين المتورطين في انتهاكات حقوق الانسان بشكل واسع في ظل الأنظمة المتعفنة، انطلاقا من كونهم المخولين قانونا لاتخاذ القرارات الجسيمة التي تسببت في الانتهاكات، وهذا تلافيا لإفلاتهم من العقاب وتحتفظ الدولة بممارسة هذا الاختصاص القضائي حصريا[9] حسب المعايير الدولية للمحاكمات العادلة وما تقتضيه من موضوعية وحياد، ومن أنصار هذه الآلية منظمات حقوق الانسان، ومثال ذلك الدعوى التي رفعت ضد الرئيس المصري السابق حسني مبارك وأعضاء من طاقمه الحكومي لاسيما وزير العدل ووزير الداخلية بتهمة قتل المتظاهرين وقضايا الفساد.

قد يحدث أن تضعف القدرة القضائية للدول نتيجة التحولات العنيفة التي تعيشها باعتبار ثقافة وتكوين أجهزتها القضائية من حيث عدم استقلاليتها المؤسساتية

والممارستية، فتلجأ إلى الاستعانة والتنسيق مع المحاكم الجنائية الدولية في إطار الشراكة التي تجيزها المادة الثامنة عشر(18) من نظام روما الأساسي*.

- **لجان الحقيقة**

وتعددت تسمياتها من تجربة إلى أخرى حسب دواعي إنشائها التي تتلخص في سياقين أساسيين:

– سياق الانتقال من أنظمة ديكتاتورية شمولية شخصانية تجذرت لعقود طويلة إلى أنظمة أكثر انفتاحا وديمقراطية كحالة تونس ومصر وليبيا مثلا.

– سياق الانتقال من بيئة العنف والتناحر والإرهاب إلى بيئة أكثر سلما ومدنية كحالة الجزائر بفعل قانون الوئام المدني والسلم والمصالحة[10].

كما عرفت أيضا على أنها"لجان لتقصي الحقائق وهي هيئات تحقيق مؤقتة مرخص بها رسميا، يتم إنشاؤها في محاولة لتوضيح معالم فترة سابقة من القمع أو الصراع أو الفظائع أو الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان ومعالجة ما يستوجب العلاج منها"[11]، فهي هيئات غير قضائية أو شبه قضائية تتشكل من فواعل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بشكل أساسي ويمكن أن تتضمن عناصر دولية أجنبية كهيئة الأمم المتحدة إن ساهمت في تسوية النزاع، والهدف من إنشائها هو الكشف عن الحقيقة وفق الاضطلاع باختصاصين أحدهما نوعي ويتعلق بالاطلاع على الحقائق والحصول على المعلومات الصحيحة، بتقصي الانتهاكات والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والآخر زمنيا يمتد على طول فترة اشتغال هذه اللجان ويختلف هذا العنصر من تجربة إلى أخرى. وتعتمد لجان الحقيقة في عملها على الاستراتيجيات التالية:

– جمع شهادات الضحايا باستدعائهم والاستماع إليهم.

– إجراء بحوث تحليلية كلينيكية للأطفال قصد تحديد أنسابهم.

– نشر وتكثيف برامج توعية نوعية.

– إعداد تقارير نهائية تتضمن نتائج التحقيقات والتوصيات المرتبطة بشأنها والتي تهدف إلى تحقيق المصالحة والسلم[12] وتمكين العامة منها.

عادة ما يتطلب عمل هذه اللجان إمكانيات كبيرة وأهمها وسائل توفير الشفافية وضمان إمكانيات الحصول على الوثائق والأرشيفات الخاصة بالخروقات المرتكبة إبان حكم الأنظمة المستبدة، ويعد الوصول إليها من أصعب المهام حيث تعمد الجهات المسؤلة عن ارتكابها إلى إخفائها أو تزييفها.

ومن أشهر الأمثلة عنها لجنة الحقائق المنشأة في جنوب إفريقيا، سيراليون، البيرو والمغرب...

- **تعويض أو جبر الضرر**

آلية تعنى بضحايا الانتهاكات وبكيفية تحصيل ترضيتهم من خلال التعويضات المادية والمعنوية:

– التعويضات المادية: مفادها تقديم مزايا ومخصصات نقدية للضحايا أنفسهم أو لذويهم وبشكل دائم ومنتظم، كما يشتمل هذا الميكانيزم على إعادة الممتلكات المستحقة لهؤلاء الضحايا.

– التعويضات المعنوية: وتنحى نحو التعويض النفسي ومحاولة جبر الخواطر وإعادة الاعتبار بتقديم الاعتذارات الرسمية وخلق المكانة الرمزية للضحايا ضمن ذاكرة المجتمع كتسمية الضحايا من الوفيات بالشهداء وإقامة النصب التذكارية[13] وتسمية الساحات العمومية والشوارع بأسمائهم.

وقد أثبتت التجارب أن هذه الآلية من أكثر الآليات نفعا في إنجاح أهداف العدالة الانتقالية، حيث تعنى بإشراك الضحايا في إعداد برامج التعويض، وبالاهتمام بالحالات بشكل منفرد مما يؤدي إلى إعادة كسب ثقة المتضررين لصالح الدولة ودمجهم في مسار الدمقرطة والعدالة.

- **الإصلاح المؤسسي التشريعي**

ويقصد به إعطاء توجه جديد لمؤسسات النظام الجيد وتحويلها من مؤسسات ساهمت في سيادة المونوقراطيات والأوتوقراطيات الفاسدة إلى مؤسسات نزيهة وكفئة قادرة على ضمان التنمية والعدل والمساواة ويتحصل هذا عن طريق:

أ - الإصلاح المؤسسي

– عزل المسؤولين السابقين في الأجهزة السيادية في الأنظمة المبادة كالأمن والعدالة والحكومات بشكل عام.

– التوجه نحو الحكومات التيقنوقراطية المحايدة التي لا تعمل وفقا للولاءات الحزبية.

– منع الشخصيات التي ساهمت في الأنظمة البائدة من إعادة الترشح للمناصب القيادية في الدولة.

– العمل على ترسيخ دولة المؤسسات وتفعيل الوسائل الرقابية الشعبية وتعزيزها.

ب - الإصلاح التشريعي

أما في شق الإصلاح التشريعي تعمل العدالة الانتقالية على سن تشريعات جديدة تضمن عدم الإفلات من العقاب، وتقضي على الحصانات التي كان يعتمد عليها النظام السابق في النأي بنفسه عن المحاسبة ويتطلب هذا:

– صياغة دساتير جديدة توافقية مناسبة لسياق التحول نحو الديمقراطية بتضمينها مبادئ الرقابة والمحاسبة ومحاربة الفساد وإرساء الشفافية.

– إعادة النظر ومراجعة الإرث القانوني المكرس لهيمنة الحكام في ظل الأنظمة الديكتاتورية وتنقيحه بما يتلاءم مع صيغة الانتقال.

– تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث مرنا كان أو جامدا.

- **فتح أطر الحوار الوطني**

من أسباب انهيار الأنظمة الديكتاتورية كتم الحريات الأساسية وسلب حقوق الأفراد في التعبير مثلما حدث في تونس التي عرفت الثورة فيها بأنها ثورة الكرامة والحرية، إذ ثار المجتمع ضد انغلاق النظام على نفسه وتهميش المجتمع وإقصائه من المشاركة في إتخاد القرارات الحاسمة، ويهدف فتح الحوار إلى إعداد برامج تشاركية ملائمة لاحتياجات المجتمعات المحلية ومستجيبة لطموحات التغيير التي تناضل من أجلها هاته المجتمعات وهذا عن طريق:

– نشر برامج التوعية بين الأفراد وحثهم على الانضمام والتنسيق مع لجان تقصي الحقيقة.

– تفعيل دور المجتمع المدني بمختلف تشكيلاته في التعبير عن مواقف أعضائه ونقل تصورات المنخرطين فيه.

– تقرير لقاءات دورية ومنتظمة بين الأطراف الفاعلة في صياغة الاستراتيجيات العامة للعدالة الانتقالية (صناع القرار والضحايا والمتعاطفين..)[14].

من المفيد الإشارة إلى أن الميكانيزمات المذكورة آنفا تعمل في إطار علاقة تكاملية تنسيقية، إذ تعمل مجتمعة فتستعين المقاضاة بنتائج لجان الحقيقة كما تحيل لجان تقصي الحقائق عوالق العمل عندها على الأجهزة القضائية المختصة للبت فيها حسب رغبة الضحايا وحسب ما يقتضيه مبدأ تحقيق العدالة بمفهومها الدقيق.

2 - مفهوم الانتقال الديمقراطي

يعد مفهوم الانتقال الديمقراطي من أكثر المصطلحات جدلية في الأدبيات السياسية، إذ لم يحظ مفهومه باتفاق وإجماع واسعين من قبل البحاث والدراسين، وتعزى هذه الخلافية إلى عامل رئيسي وهو نشأة هذا المصطلح في بيئات متباينة تحور من ماهيته الجوهرية حسب درجة نضجها السياسي ومستوى خبرة النخبة فيها، وعليه من الضروري أن نستعرض هذا التنوع في التأصيل النظري لعملية التحول الديمقراطي وأنماط حدوثه وكذا الدوافع المؤدية لإثارته.

أ - تعريف الانتقال الديمقراطي

بدايات التعريفات تعود للمفكرين الغربيين بقيادة الأمريكين منهم، كما ساهم العالم العربي في تحديد هذا المفهوم، المراد الإشارة إليه بهذا الصدد هو استخدام المفكرين لمصطلح التحول بدل الانتقال مع الحفتظ على الترادف في المعنى، ونحاول استعراض هذه الإسهامات على الشكل التالي:

- تعريف **صاموئيل هانتغتون (Samuel Huntingtun)**"عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها

للديمقراطية....و هو مسلسل تطوري يبم فيه الانتقال من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح"[15]

• تعريف **فيليب شميتر (Philip Shmiter)**"عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبقها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد وموضوعات لم تشملهم من قبل، إذا هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ومستقر"[16]

• تعريف **محمد عابد الجبري** "التحول الديمقراطي هو التحول إلى الديمقراطية في دولة لا تحترم فيها حقوق الانسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على المؤسسات والأفراد ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية، غلى دولة تقوم على ثلاثة أركان:

– حقوق الأفراد في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها لاحقا في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص.

– دولة المؤسسات وهي التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد.

– تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة، وذلك على أساس حكم الأغلبية واحترام حقوق الأقلية"[17]

يظلل التحول الديمقراطي على العديد من الأفكار والخصائص المستترة في طياته والتي تمكننا هذه التعريفات من استخلاص أهمها:

– يعبر التحول الديمقراطي عن حالة انتقال نوعية من أنظمة مغلقة متسلطة إلى أخرى أكثر انفتاحا وديمقراطية، فهو لصيق حتميا بهدف الدمقرطة وترسيخ الثقافة الحقوق داخل الأنظمة التي تكتمها وتقمعها، وهو بمثابة الانتقال من النقيض إلى النقيض.

– يشير مفهوم التحول إلى جملة من الإجراءات والعمليات تتحملها الأطراف المكونة للنظام وهي: النظام القائم ذاته، المعارضة والفواعل الداخلية والقوى الخارجية المتأتية من البيئة الداخلية للنسق السياسي.

– تتميز عملية التحول كما يذكر ذلك هنغنتون بشدة التعقيد، حيث تتدخل فيها العديد من الأطراف المتنافرة بطبيعتها كالنظام والمعارضة، وتتطبع العلاقة بينها بالصراع والعداء اتجاه مسألة ممارسة السلطة.

– من الصعب التحكم في مصير عمليات الانتقال الديمقراطي، فنتائج التحول نسبية ورهينة الفاعلين والميتا فاعلين في إحداثه، فيقول **لاري دايادموند** أن بعض الديمقراطيات تتلاشى بمجرد ظهورها وأخرى يسوء آدائها كلما ترسخت، فالتحول لا يفضي آليا إلى تحقيق الهدف الرئيسي وهو تغيير قواعد ممارسة السلطة من الاحتكار إلى التداول، فالأمر يتوقف على رغبة القيادة الجديدة ومدى إيمانها بالديمقراطية وكذلك موقف المجتمع من توجه هذه القيادة ومدى اقتناعه بمبادئها.

– الانتقال الديمقراطي يعبر عن حالات وتجارب منفصلة وليس عن نموذج موحد، حيث تتباين المعطيات والآليات حسب كل حالة.

المحور الثاني: العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي

لا يمكن الحديث عن عدالة انتقالية دونما وجود السياق العام وهو التحول الديمقراطي هو الانتقال من نظام ديكتاتوري إلى آخر مشبع بالثقافة الحقوقية وقيم العدالة والمساواة، وتعد العدالة الانتقالية أحد المداخل الرئيسية المسوغة لهذا التحول عن طريق عمل آلياتها لاسيما لجان تقصي الحقائق والمقاضاة، وتتضح صور العلاقة بينهما جليا فيما سيلي ذكره:

– سياق الانتقال الديمقراطي شرط أساسي لإطلاق آلية العدالة الانتقالية، حيث يمثل البيئة الحاضنة لها فلا يمكن الحديث عن تطبيقها خارج هذا الإطار.

– يفضي سياق إحداث هيئات الحقيقة إلى تنشيط الديناميات الموجودة داخل النظام للمشاركة بقوة في هذه العملية وهذه من السمات الأساسية للديمقراطية التي تستوجب وجود علاقة تفاعلية إيجابية بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني في عملية إعداد السياسات العامة وصياغة البرامج واتخاذ القرارات.

– تعمل لجان تقصي الحقائق المنشئة في سياق العدالة الانتقالية على تقوية الثقافة الديمقراطية والحقوقية من خلال تنظيم الحوارات الوطنية والتناظر بين مختلف الفواعل الموجودة داخل النسق السياسي.[18]

– تعمل العدالة الانتقالية على دراسة وتحليل الضمانات الدستورية والقانونية المتعلقة بالفصل بين السلطات، فنلاحظ أن الدول التي تعيش تحولا ديمقراطيا تعمد مباشرة إلى تعديل دساتيرها كمصر وتونس ويركز التعديل على القضاء وعلى اجتثاث حالة الا توازن والهيمنة التي تتضمنها دساتيرها القديمة في مجال توزيع الأدوار بين السلطات.

– تحفز العدالة الانتقالية على إرساء دعائم الحكامة القضائية والأمنية بالتشديد على توفير ضمانات المحاكمات العادلة وظروف التوقيف والاحتجاز وشفافية التحقيقات، ويعبر هذا عن ضرورة استقلالية القضاء والنأي به عن الضغوطات الخارجية التي يمكنها أن تؤثر على قراراته.

– تعزيز الدور الحمائي للدولة في مجال حقوق الأفراد وحرياتهم وتحميلها المسؤلية الكاملة في حالة المساس بهما.

– تقديم اقتراحات إصلاحات سياسية تتوجه نحو دعم دور البرلمان في الرقابة على السلطة التنفيذية وإعادة النظر في صلاحيات الحكام، حيث أثبتت تجارب التحولات الديمقراطية في مختلف أصقاع العالم على أنه من الأسباب الرئيسية للثورات الانتقالية استئثار مسؤلية الحكام بحصة الأسد في الحكم والاعتماد على منج الشخصانية (القذافي في ليبيا وبن علي في تونس وتشاوشيسكو في رومانيا..).

– تساعد آليات العدالة الانتقالية على رفع منسوب السلم ونزع السلاح، مما يحقن الدماء ويجنب الدولة خطر النزاعات والأعمال المسلحة كالإرهاب، كالأزمة التي عاشتها الجزائر لأزيد من عشرية كاملة إلى أن لجأت إلى ما سمي بسياسة السلم المدني وقانون المصالحة الوطنية[19]، اللذين تم الاستفتاء حولهما وصوت عليهما الشعب بنسبة 97%.

– تركز العدالة الانتقالية على إعادة بناء الثقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة استنادا إلى مبدأ المحاسبة وترضية الضحايا باعتبارهم المصدر المتضرر الرئيسي والفاقد الأكبر للثقة في أجهزة الدولة وفي مؤسساتها، فنجد مارك فريمان يركز على

هذه المسألة ويقرنها بمسألة الشرعية في العدالة الانتقالية كرافعة استراتيجية للانتقال الديمقراطي فيقول "تقاس شرعية آليات العدالة الانتقالية بمدى معارضة وتأييد الضحايا لها ودرجة قدرتهم على المشاركة فيها وإفادتهم منها"[20].

المحور الثالث: مثبطات العدالة الانتقالية

دلت التجارب الدولية في مجال العدالة الانتقالية على أن تطبيقها يواجه تحديات عدة، وتتوزع هذه التحديات على مستويات مختلفة النظرية منها والتطبيقية وسنحاول الإلمام بها ضمن هذه الجزئية حسبما استقيناه من نتائج دراسات الحالات التي تناولتها الأدبيات القانونية والسياسية.

أ - قصور المفهوم

اتفقت أغلب الأدبيات التي اعتمدت عليها هذه الورقة البحثية على أن العدالة الانتقالية يعاني لبسا حادا من حيث التعريف والمفهوم، لاسيما فيما يتعلق بمصطلح الانتقالية الذي لم يتم التطرق إليه بتاتا ضمن توضيح المفهوم، حيث لم يتم تحديد انتسابه هل هو تابع للسياق العام للانتقال الديمقراطي أم استخدم للإشارة إلى الطبيعة المؤقتة للعدالة الانتقالية الاستثنائية.

ب - موقف المجتمعات المدنية منها

تعرف عادة المجتمعات التي تعايش حالة التحول نحو الديمقراطية بروز انقسامات داخل مجتمعاتها المدنية تعبر عن تيارات كانت كامنة في ظل النظم الاستبدادية، ففي المنطقة العربية ونماذج التحول داخلها نلاحظ ظهور تيارين أساسيين هما التيار الديني الإسلامي والتيار الوطني (مثلما حدث في كل من مصر، تونس والمغرب)، ونسجل تباينا واضحا بينهما إزاء ضبط الملامح العامة لعملية التحول وكيفية التعامل مع تركة الماضي، فإذا كانت التيارات المتحررة حديثا تميل إلى الفكر العقابي الانتقامي وإلى تطبيق عدالة المنتصر[21] تفضل التيارات الوطنية الوسطية والمصالحة.

كما تعاني العدالة الانتقالية نفس المعضلة في حالة النزاع بين أنظمة قائمة وحركات معارضة مسلحة داخلها، فالتشريعات الموجهة للخروج من الأزمة لا تملك الحل المتوازن بين الطرفين فيبقى الرفض متجذرا داخل المجتمع وهو ما تعبر عنه حالة

الجزائر وقانون المصالحة الذي لا زالت منظمة ضحايا الإرهاب وذوي المختفون قسريا ترفضه جملة وتفصيلا وترفض كل عروض التسوية المطروحة من قبل النظام القائم.

ت - ضعف هيئات العدالة الانتقالية

ونشير هنا إلى آليتي لجان الحقيقة وهيئات المقاضاة، حيث يتطلب عملها شروطا معينة تتعلق خاصة في مناخ العمل:

- تجابه لجان الحقيقة عائقا ثقيلا يرتبط بالأنظمة الأساسية لإنشائها وبالعضوية فيها، حيث تصطدم في غالب الأحيان بسلطة الحكومات القائمة التي تسعى إلى تشكيلها داخليا وتحديدا من قبل السلطة التنفيذية دون دعوة الهيئات الدولية للمساهمة في ذلك (هيئة الأمم المتحدة) وذلك تجنبا لاكتشاف الحقائق التي قد تثبت تورط هذه الأنظمة في انتهاكات حقوق الانسان الجسيمة مثل حالة جنوب أفريقيا والتشيلي والأرجنتين[22]، مع الإشارة إلى أن بعض التجارب قد أثبتت منسوبا مرتفعا من الفعالية لأنها اعتمدت على مبدأ الترشح والانتخاب لهكذا هيئات وهو ما تؤكده هيئة المصالحة التي أنشأتها جواتيمالا والسلفادور.

- في إطار تصديها لجرائم الفساد الكبرى، يتطلب عمل المنظومات الجنائية نطاق واسع من الحرية والاستقلالية، مما يطرح إشكالا رئيسيا يدور حول آجال بناء مثل هذا الجهاز في ظرف قياسي يتميز بالانتقالية والتحول، كما يتوقف هذا حتما على رغبة الأنظمة القائمة في إحداثه، وتبين تجربة القضاء المصري في مآلات محاكمة رموز النظام المخلوع حساسية هذا العامل[23].

ث - ضعف الحكومات الانتقالية

في حالة الانتقال الديمقراطي عن طريق العمل المسلح كحالة سوريا تقع مسؤلية تبني العدالة الانتقالية على عاتق الحكومات الانتقالية المعارضة التي تجد نفسها أمام تحديات عميقة أهمها نزع السلاح وإعادة هيكلة الحكومة طبقا للمناطق المتحررة ونتصور صعوبة إن لم نقل استحالة رفع هذا التحدي انطلاقا من أن البلد أصبح سوق استهلاك وعبور للأسلحة، وتعبر حالة ليبيا بوضوح عن هذا الضعف فقد تجاهلت

الميليشيات والجماعات المسلحة نداء المجلس الانتقالي لنزع السلاح وأخلاء المواقع العسكرية[24].

طبعا تختلف قوة هذه العراقيل من تجربة إلى أخرى طبقا لطبيعة السياق العام لعملية الانتقال وآلياتها، فتجارب دول شرق أوروبا ودول أمريكا اللاتينية تمثل نماذجا أكثر نجاحا من النماذج التي تقدمها المنطقة العربية، فحصيلة تجارب العدالة الانتقالية العربية لا زالت تراوح خطواتها الأولى ولم تعرف آلياتها التفعيل المفترض مثلما حصلته تجارب الدول الغربية

خاتمـــة:

تعد العدالة الانتقالية آلية محورية في عضد مسارات الانتقال الديمقراطي، فهي تساهم في بناء الديمقراطية والحكامة السياسية مما يجعلها بحاجة إلى ذهنية تكرسها وتعزز لتصبح قيمة مجتمعية مشتركة يمكن التعويل عليها في التعامل مع آثار الماضي، في هذا الإطار خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات.

النتائج:

– على الرغم من أنها عدالة متخصصة وتهدف إلى المحاسبة والجزاء، تقع عليها مسؤلية تحصين مسارات الانتقال الديمقراطي وترسيخ أنظمة شرعية وعادلة، وهو هدف سياسي بامتياز.

– العدالة الانتقالية تأخذ عدة معاني أهمها أنها سياسة انتقالية لإضفاء الشرعية على الأنظمة الجديدة، بحيث تعبر مسألة المحاسبة والكشف عن الحقيقة عن انتقال نوعي في الذهنية السياسية الجديدة بإقرار سياسة المواجهة والرقابة.

– العدالة الانتقالية تكرس مبدأ استقلالية وهو مستمد من مبدأ الفصل بين السلطات وهو أساس الديمقراطية.

– العدالة الانتقالية رهينة الإرادة السياسة الجادة ولا يمكنها أن تبدع أو تؤتي ثمارها دونما رغبة هذه الحكومات، فطبيعتها سياسية أكثر منها قضائية ولا يمكنها أن تكتفي بالتشريع لإنشاء أجهزة وهيئات شكلية.

التوصيات:

– ضرورة تشجيع العمل البحثي على إزالة التعقيد والغموض على عبارة العدالة الانتقالية من خلال إيجاد مفهوم أكثر ضبطا ودقة من المفهوم الفضفاض المستخدم حاليا والذي يقترن عادة بمصطلحات قريبة كالعدالة الاجتماعية والمصالحة والعفو، والانتقال به من حيز الاستثناء الضعيف إلى مكون قوي ضمن المفهوم المتجذر للعدالة بمفهومها التقليدي.

– تفعيل استراتيجيات عمل العدالة الانتقالية من خلال منحها أكبر قدر من الحرية والصلاحيات والإمكانيات، فلجان المصالحة من الضروري أن تتمتع بسلطة القرار في تقرير عقاب المذنبين وتقدير جزاء الضحايا على غرار لجنة المصالحة في جنوب أفريقيا.

– على الصعيد العربي، بناء نموذج عربي موحد للعدالة الانتقالية من خلال إنشاء أجهزة عربية تشرف على تحقيق أهداف العدالة الانتقالية في مختلف الدول العربية التي تعايش مخاض التحول، واقتراح إطار مؤسساتي ملائم لهذه التحولات كالمفوضيات واللجان مع تدعيمه بالصلاحيات الكافية.

– ضرورة الاسترشاد بتجارب الانتقال الديمقراطي بمحاكاة تلك الرائدة في مجال العدالة الانتقالية على المستوى الإقليمي أو العالمي على نحو يضمن عدم إهدار الوقت والإمكانيات في التجريب والتخمين مع مراعاة التقارب بين البيئات في الاسترشاد.

الهوامش:

[1]- كوفي عنان، سيادة القانون في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، تقرير قدم أمام مجلس الأمن الدولي بتاريخ 2004.06.16.

[2] -المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ما هي العدالة الانتقالية، على الموقع الالكتروني www.ictj.org/ar/about/transitional-justice -(2014.12.30).

[3] -الجمهورية التونسية، القانون العضوي المتضمن قيام العدالة الانتقالية وتنظيمها في تونس.

[4] - أحمد شوقي بنيوب، العدالة الانتقالية –المفهوم النشأة والتجارب -، مجلة المستقبل، العدد 413، 2013.

[5]- Carmen Quessada Alacal et Mehdi Zekri , La justice transitionnelle-cadre conceptuel et normatif- international studies journal,N°24 2010,p22.

[6] - De Villeumer,La gouvernance démocratique,Paris,Karthala,2007,p503.

[7] - علي مهدي، العدالة الانتقالية الطريق الأمثل للتحول الديمقراطي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4646 على الموقع الالكتروني

http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=443589.(28.11.2014)

❖ من اشهر المحاكمات في التاريخ المعاصر وقد جرت في مدينة نورمبورغ الألمانية لمعاقبة المتسببين والخاسرين في الحرب العالمية الثانية وانطلقت هذه المحاكمات في 20 نوفمبر 1945.

❖محاكمة طوكيو والخاصة بمحاكمة مجرمي الحرب باستثناء أفراد العائلة الملكية وانطلقت هذه المحاكمات بتاريخ 26 اكتوبر 1946.

[8] - نفس المرجع السابق.

[9]- http: //www.ohchr.org/EN/PublicationResource/Pages specialessues.aspx

* نظام روما الأساسي: يتضمن إنشاء محكمة جنائية دولية دخان حيز النفاذ سنة 2001.

[10] - أحمد شوقي بنيوب، مرجع سابق.

[11] - المركز الدولي للعدالة الانتقالية، لجان تقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية -العلاقة الأساسية -، مارس، 2004ص 04.

[12] - بريسيلا هينر حقائق لا تحتمل الوصف، نيويورك، روتليدج 2001، ص34.

[13] - كوفي عنان، مرجع سابق، ص 13.

[14] -نفس المرجع السابق.

[15] - Samuel Huntingtun,traduit par Française Burges,La troisième vague: La démocratisation de la fin du xx siècle,édition nouveau horizon,Paris, 1996, p 121.

[16] -بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي -دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى -، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص29.

[17] -محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 194، ص86.

[18] - أحمد شوقي بنيوب، مرجع سابق، ص143.

[19] - في هذا الشأن راجع هذا الأمر رقم 2006/01 المؤرخ في 27 فيفري 2006 والمتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

[20] - إيريك سوتاس، العدالة الانتقالية والعقوبات، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 870، المجلد 90، جوان 2008، ص 89.

[21] -هوزان المرعي، تحديات العدالة الانتقالية، المركز السوري للمجتمع المدني وحقوق الانسان، جانفي 2014.على الموقع الالكتروني
https: //ar-ar.facebook.com/...k8.../458218297616585 .

[22] -عبد الكريم عبداللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، مركز دراسات القاهرة لحقوق الانسان، القاهرة، 2013، ص 143.

[23] -عادل ماجد، تحيات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر، مجلة الديمقراطية، العدد 52، 2014.06.19.

[24] -بول سالم وأماندا كادليك، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2012، ص 08 .